اقتصاد

لبنان: احتجاجات ضد فساد الكهرباء

بيروت ـ **رينا الجمّال**

نفذ محتجّون أمس الثلاثاء، اعتصاماً أمام وزارة الطاقة والمياه في بيروت في ظلّ إجراءات أمنية مشددة اعتراضاً على ساعات التقنين المرتفعة للتيار الكهربائي التي أغرقت لبنان في العتمة ووضعت المواطنين تحت رحمة أصحاب المولدات الذين استغلوا الأزمة والشحّ في مادة المازوت لإطفاء مولّداتهم والضغط على المعنيين بهدف رفع تسعيرتهم. وحدث تدافع بين القوى الأمنية والمحتجين الذين حاولوا الدخول ألى الباحة الداخلية لوزارة الطاقة، الأمر الذي تطوّر إلى اعتداء على ناشطين وصحافيين. ويشكو المواطنون من دفع فاتورتي كهرباء، وهم يعيشون في ظلمة قاتلة تخرقها ساعتان فقط من النور في اليوم الواحد وخصوصاً فاتورة الاشتراك بالمولد الكهربائي التي تجاوزت مئتي دولار (300 ألف ليرة وفق سعر الصرف الرسمي 1515)، علماً أن أصحاب المولدات زادوا من ساعات قطع الكهرباء وعمدوا إلى إطفاء مولداتهم. وقال ناشطون عمدوا إلى نصب خيم في الباحة الخارجية للوزارة للبقاء حتى تحقيق مطالبهم، إن تحركاتهم، تهدف إلى ملاحقة وكر الفساد والوقوف بوجه محاولات إذلال الناس من خلال قطع الكهرباء عن بيوتهم. وطالب المعتصمون الذين يحتجون أيضاً على تردّي الأوضاع الاقتصادية والمعيشية في لبنان باستقالة وزير الطاقة ريمون غجر، وهو من المحسوبين على «التيار الوطني الحر» الذي يرأسه النائب جبران باسيل صهر رئيس الجمهورية، والذي يستمرّ في إطلاق الوعود بتحسن التغذية الكهربائية من دون أن يترجمَ كلامه ميدانياً.

ومنذ عام 2008، توالى على وزارة الطاقة وزراء من «التيار الوطني الحر» من بينهم جبران باسيل الذي وضع خطة لتأهيل الكهرباء عام 2009 يوم كان سعد الحريري رئيساً للحكومة وصرف عليها مليارات من الدولارات بهدف إنشاء 3 معامل للكهرباء وتأمين التيار الكهربائي للبنانيين 24/24 وهو الشعار الذي رفعه والذي تحوّل مع مرور السنين وتحديداً اليوم إلى 24/24 عتمة شاملة، حسب مراقبين. ويعدّ الإصلاح في هذا القطاع من أبرز مطالب الجهات الدولية المانحة وصندوق النقد الدولي وشروطهم لمساعدة لبنان على النهوض من أسوأ أزمة اقتصادية ونقدية ومعيشية يمرّ بها.

ووصلت تداعيات أزمة الكهرباء إلى قطاع الاتصالات في ظلّ الضغط المستمرّ والمتزايد على المولدات الخاصة وعدم تزويد المحطات والسنترالات بالمازوت، ما أدى إلى حصول أضرار وأعطال أدت إلى توقف العمل لساعات، تماماً كما حصل مع شبكة هيئة «أوجيرو» التي تدير الخطوط الثابتة والإنترنت الثابت في البلاد. وأغرقت أزمة الكهرباء الشوارع والطرقات في العتمة، الأمر الذي يعدّ خطراً على السلامة المرورية، ومن شأنه أن يؤدي إلى حوادث قد توقع جرحى وقتلى. ووصلت أزمة الكهرباء وندرة وجود المازوت في الأسواق إلى المياه مع إعلان المدير العام لمؤسسة بيروت وجبل لبنان جان جبران، صعوبة الاستمرار في تأمين التغذية بالمياه بالوتيرة السابقة نفسها والتي حتماً ستتراجع، باعتبار أن سبعين في المائة من ضخ المياه في المؤسسة يعتمد على الكهرباء أو المولدات. وتأتي أزمة الكهرباء والقطاعات المتصلة بها والمحروقات في ظلّ استمرار تهريب المازوت عبر المعابر وخصوصاً غير الشرعية منها، وهي تحت نفوذ «حزب الله» اللبناني الذي يستغلها ويرفض إقفالها لتأمين عملياته المالية والعسكرية باتجاه النظام السوري.

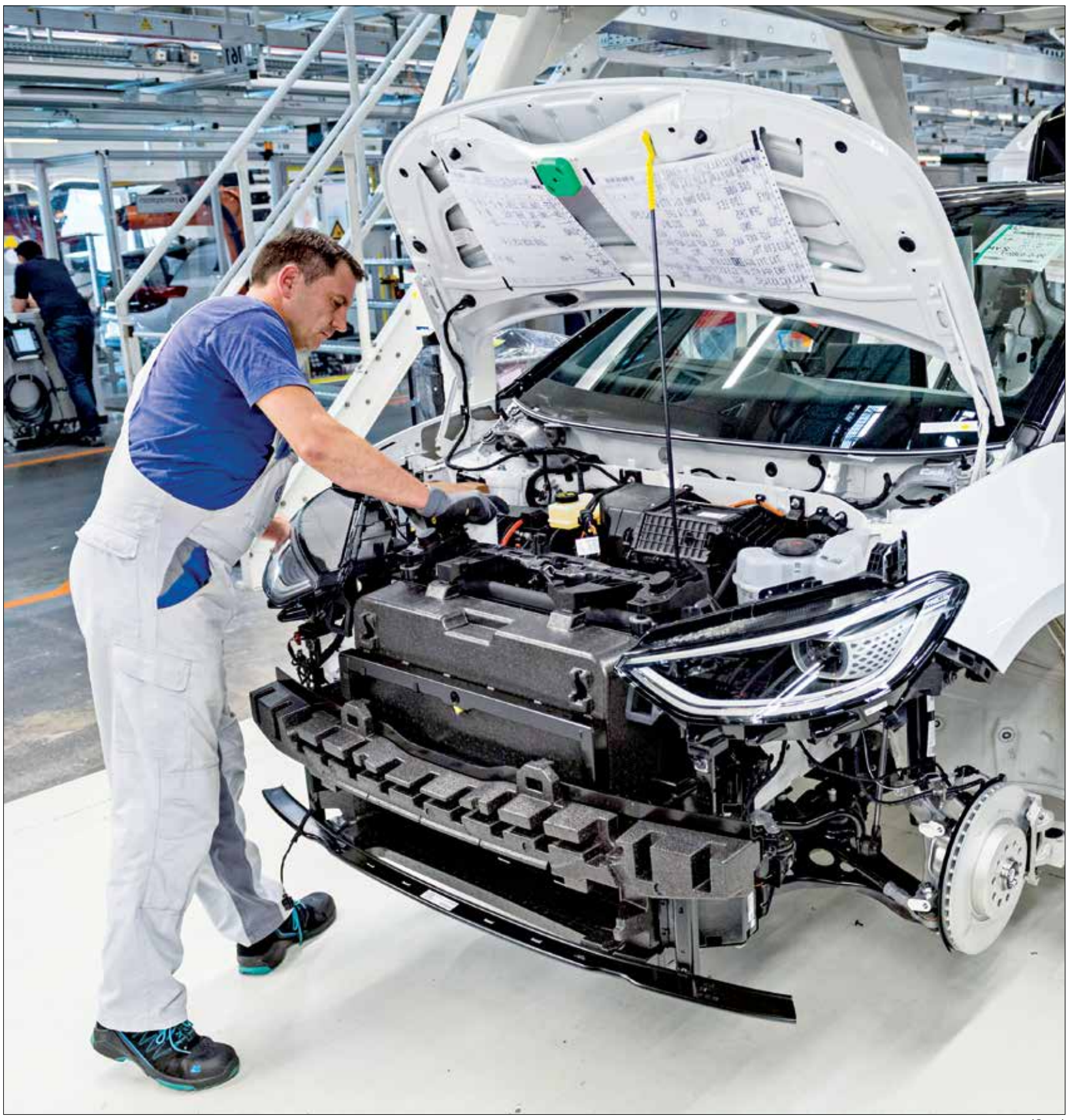

(Getty)

مؤشرات على تعافي السيارات الألمانية

كشف مسح نشره معهد إيفو الاقتصادي، أمس الثلاثاء، أن قطاع السيارات الألماني شهد تحسنا في الطلب بعد تخفيف القيود المرتبطة بالحد من انتشار فيروس كورونا المستجد، مشيرا إلى توقعات لزيادة صادرات السيارات خلال الفترة المقبلة. وقال المعهد إن توقعات الشركات والطلب ودفاتر الطلبيات تحسنت جميعها في شهر يوليو/ تموز الماضي، لكنه حذّر من أن مؤشر المسح لوضع الشركات الراهن ظل سلبيا خلال الشهر الماضي. وقالت شركتا فولكسفاغن ودايملر إن العملاء عادوا إلى قاعات العرض بعد تخفيف إجراءات الإغلاق الشامل، مما أسفر عن انتعاش تدريجي للطلب في أوروبا والصين.

مالیزیا تواصل التحقیق في فضیحة «آیبیك أبوظبي»

قالت ماليزيا أمس الثلاثاء، إنها لم توقف الدعاوى القضائية المقامة بحق صندوق آيبيك السيادي التابع لحكومة أبوظبي في ما يتعلق بفضيحة بمليارات الدولارات في صندوق وان.إم.دي.بي، نافية بذلك تقريرا بأن الدعوى قد ألغيت. وقال المدعي العام عيدروس هارون في بيان وفقا لوكالة «رويترز» إن الحكومة الماليزية ما زالت ترحب بالنظر في أي شكل من أشكال التسوية بين الطرفين، مضيفا أن المحادثات جارية بينهما. كانت ماليزيا قد أقامت دعوى قضائية في 2018 لإسقاط اتفاق تسوية بين «وان.إم.دي.بي» و«آيبيك»، جرى التفاوض عليه عندما كان نجيب عبد الرزاق رئيسا للوزراء. وقال وزير المالية حينها، ليم جوان إنج، إن بلاده تقدّم «إنقاذاً مالياً» لصندوق «1أم.دي.بي» لسداد ديونه منذ إبريل/نيسان 2017، وإن حجم المدفوعات التي جرى تسديدها نيابة عن الصندوق المملوك للدولة بلغ 6,98 مليارات رنجيت (1,8 مليار دولار).

وأوضح أنّ المبلغ شمل مدفوعات جرى تسديدها لشركة الاستثمارات البترولية الدولية «آيبيك» في أبوظبي ضمن اتفاق تسوية بما يصل إلى 5,05 مليارات رنجيت، مضيفاً أن هذا يؤكد «شكوك الرأي العام في أن صندوق 1أم.دي.بي، خدع بالضرورة الماليزيين بادعاء أن ما صُرف لهم كان عبر ممارسة ترشيدية ناجحة... كل ذلك بينما كانت وزارة المالية هي التي تقدم الإنقاذ المالي إلى 1أم.دي.بي». وفي الأسبوع الماضي دين عبد الرزاق بالفساد في قضية تتعلق بصندوق «وان.إم.دي.بي»، حيث أصدرت المحكمة حكما بسجنه 12 سنة وغرامة قدرها 210 ملايين رنجيت (49,4 مليون دولار) بتهمة إساءة استغلال السلطة. وتعلقت التهم بخيانة الأمانة وغسل الأموال، وقبل القاضي طلبا قدمه محامو نجيب بإرجاء تنفيذ حكم السجن والعقوبة المالية، لكنه طلب من نجيب دفع كفالة إضافية والحضور إلى قسم للشرطة مرتين شهريا. ويقول الادعاء إن أكثر من مليار دولار من أموال الصندوق وصلت إلى حساباته الشخصية، ويواجه بشأنها إجمالا 42 اتهاما

ماليزيا: 681 مليون دولار بحساب رئيس الوزراء هدية سعودية ويقول نجيب إن 681 مليون دولار أودعت في حسابه المصرفي كانت تبرعاً من السعودية، وليس من أموال الصندوق الحكومي، وهو ما أقرته السعودية عام 2016 بأن الأموال كانت هدية بدون مقابل لعبد الرزاق.

(العربي الجديد، رويترز)

أخبار

خطة إنعاش لاقتصاد المغرب

لم تتأخر الحكومة في الكشف عن تفاصيل الخطة التي أعلن عنها العاهل المغربي محمد السادس، من أجل إنعاش الاقتصاد، حيث تجلى أن الهدف ضخ استثمارات جديدة وإصلاح شركات الدولة. وقال وزير الاقتصاد والمالية المغربي محمد بنشعبون، إن الأولوية التي

يراد تحقيقها عبر ضخ 12 مليار دولار في الاقتصاد، تتمثل في خلق فرص العمل، مشددا على أن المغرب يتجه نحو تعميم التغطية الصحية وتوحيد برامج الدعم. وقدم الوزير في مؤتمر صحافي، أمس الثلاثاء بالرباط، توضيحات حول الخطة التي أعلن عنها العاهل المغربي، بمناسبة الذكرى الحادية والعشرين لتربعه على العرش، حيث كان كشف عن التوجه نحو ضخ 12 مليار دولار وإحداث صندوق للاستثمار الاستراتيجي وتعميم الحماية الاجتماعية.

سفينة غاز جزائرية تصل إلى تركيا اليوم

تصل إلى تركيا اليوم الأربعاء سفينة «Lalla Fatma N›Soumer» التي تحمل على متنها غازا طبيعيا مسالا، بعد انطلاقها من ميناء «أرزيو» غربي الجزائر. وبحسب بيانات نظام تتبع السفن الدولية، فإن السفينة التي انطلقت في الأول من أغسطس/ آب الحالي تواصل إبحارها قبالة السواحل اليونانية. ومن المنتظر أن تصل السفينة التي تستوعب 144 ألفًا و888 مترًا مكعبًا إلى ميناء أرأيليسي في مرمريس بولاية موغلا جنوب غربي البلاد.

أرباح سنتامين تقفز بفضل أسعار الذهب

أعلنت سنتامين لاستخراج الذهب أمس، ارتفاع أرباح النصف الأول من العام قبل الضرائب، مدعومة بزيادة إنتاج منجم السكري التابع لها في مصر وصعود أسعار المعدن بفعل الطلب على الملاذات الآمنة في ظل تفشي فيروس كورونا. وصعدت أسعار الذهب نحو 30 بالمئة منذ بداية العام لأسباب، أهمها خفض أسعار الفائدة وتطبيق البنوك المركزية في أنحاء العالم إجراءات تحفيز واسعة النطاق لتخفيف الضرر الاقتصادي الناجم عن الجائحة.

محصول القمح الروماني ينخفض 40%

قال وزير الزراعة الروماني، أدريان أوروس، أمس، إن رومانيا تتوقع ألا يزيد محصولها من القمح هذا العام على 5,5 إلى 5,6 ملايين طن، بانخفاض 42 بالمئة بسبب جفاف حاد، ليتراجع متوسط الغلة بشدة. ورومانيا ثاني أكبر بائع للقمح بين دول الاتحاد الأوروبي، وهي من مصدري الحبوب الرئيسيين إلى المنطقة العربية - إلى جانب فرنسا وروسيا - وتُعد مصر مشتريا رئيسيا منها.

عمالة

الكويت: إنهاء عقود آلاف المصريين لتوقف الطيران

اضطرت شركات كويتية إلى إبلاغ عمالها في عدد من الدول من بينها مصر، بإنهاء عقودهم بعد تعذر عودتهم بسبب وقف الطيران

الكويت ـ **احمد الزعبي**

لا تزال تداعيات قرار السلطات الكويتية بشأن منع مواطني 31 دولة من بينها مصر تلقي بظلالها على أوضاع الجالية المصرية في الكويت، أو الذين تم منعهم من العودة إلى البلاد لاستئناف أعمالهم وحالة عدم اليقين بشأن عودتهم لوظائفهم مرة أخرى.

وبأتي ذلك في الوقت الذي اضطرت فيه شركات بالقطاع الخاص إلى إبلاغ عمالها خارج البلاد، بإنهاء عقودهم، فيما تبحث شركات أخرى عن حلول لاستعادة موظفيها من الخارج خصوصا من مصر والهند.

وفي السياق، قال مسؤول في الهيئة العامة للقوى العاملة الكويتية لـ«العربي الجديد» إن شركات القطاع الخاص أبدت استياءها من قرار منع استقبال العمالة الوافدة من مصر والهند، مشيرا إلى أن أعداد الوافدين الذين غادروا البلاد خلال الأشهر الماضية وخاصة في فترة ما قبل تفشي فيروس كورونا بلغ نحو 340 ألف شخص، غالبيتهم في مصر حيث يحرص الآلاف منهم على قضاء عطلة منتصف العام في بلادهم.

وأضاف المصدر، الذي رفض الكشف عن اسمه، أن بعض الشركات طالبت بوضع حلول سريعة، من أجل عودة موظفيها من الخارج، أو إبلاغها بشكل واضح بعدم عودة الذين غادروا نهائيا، وفتح باب الاستقدام للتعاقد مع موظفين جدد من أجل استئناف الأعمال في الشركات بصورة طبيعية توافقا مع خطة العودة تدريجيا للأنشطة الاقتصادية والأعمال التجارية.

وأوضح أن هناك أكثر من 64 ألف وافد سقطت إقاماتهم وهم في بلدانهم ولن يستطيعوا العودة إلى الكويت إلا باستخراج فيزا عمل جديدة، كما أن هناك شركات اضطرت إلى إبلاغ موظفيها في الخارج بإنهاء خدماتهم والتعاقد مع موظفين آخرين من المتواجدين بينهما، وعلى رعاية مواطني البلدين.

وقالت الخارجية المصرية في بيان على موقعها الرسمي، إن المحمد أكد خلال الاتصال مع وزير الخارجية سامح شكري أن قرار وقف رحلات الطيران من مصر سيكون محل مراجعة خلال الفترة المقبلة، مشيرا إلى أن الوزيرين اتفقا على أن يتواصل وزيرا الصحة في البلدين لتحديد الإجراءات الكفيلة بعودة الأمور إلى طبيعتها، تسهيلا لعملية التنقل والتواصل بين البلدين.

بدوره، قال أستاذ الاقتصاد في جامعة الكويت، عبد الله الكندري، إن هناك تداعيات اقتصادية خطيرة للتعامل مع ملف الوافدين بهذا التخبط، مؤكدا في الوقت نفسه أن الكويت ستظل بحاجة إلى الوافدين في كافة المهن وخصوصا الأطباء والمعلمين والمهندسين والمستشارين والمهن الحرفية المختلفة التي تساهم في تنفيذ المشروعات التنموية في البلاد.

وأوضح الكندري خلال اتصال هاتفي مع «العربي الجديد» أن غالبية الوافدين المتواجدين خارج البلاد لديهم شقق سكنية مؤثثة داخل الكويت وإيجارات متأخرة فضلا عن أقساط القروض المستحقة للبنوك الكويتية، والتزامات أخرى، ويجب وضع حلول واقعية تحفظ للوافدين حقوقهم في العودة إلى وظائفهم وتحفظ للمؤسسات حقوقها في المتأخرات، مشيرا في الوقت نفسه إلى أن التصعيد ضد الوافدين من جانب نواب مجلس الأمة والنشطاء على مواقع التواصل الاجتماعي سيضر بالاقتصاد الكويتي. وأكد أن 78% من شركات القطاع الخاص تواجه شبح الانهيار والإفلاس في حالة عدم التمكن من استئناف الأنشطة الاقتصادية بصورة طبيعية، مشددا على أن العقبة الأهم لاستئناف الأعمال هي عودة الموظفين إلى أعمالهم خصوصا المتواجدين خارج البلاد وينتظرون العودة مع بدء تشغيل الرحلات التجارية.

وحسب الأرقام الرسمية الصادرة عن الإدارة المركزية للإحصاء (حكومية)، يبلغ إجمالي عدد العاملين في سوق العمل بالكويت نحو 2 مليون و181 ألفا و53 نسمة، وتحتل الجالية الهندية المرتبة الأولى من حيث عدد الملتحقين بسوق العمل بنسبة 27% بإجمالي 578 ألفا و40 عاملا، ثم الجالية المصرية بنسبة 24% حيث يبلغ عدد العاملين في سوق العمل نحو 518 ألفا و843.

24%

يبلغ إجمالي عدد العاملين المصريين في الكويت نحو 518 ألفا و843 شخصا، بنسبة 24% من إجمالي سوق العمل، حسب بيانات صادرة عن الإدارة المركزية للإحصاء (حكومية).

صعوبات بالغة تواجه العمالة المصرية بسبب تداعيات كورونا (ياسر الزيات/ فرانس برس)

معيشة

تلاحق المواسم يرهق سكان غزة

غزة ـ **علاء الحلو**

تصطحب الفلسطينية سمر حمادة (29 عامًا) من حي التفاح بمدينة غزة، طفلتها ذات الأعوام الستة لكسوتها لبداية العام الدراسي الجديد، وقد أرهقت المواسم المتلاحقة جيب أسرتها ذات الأوضاع الاقتصادية المتواضعة.

ويواجه أهالي قطاع غزة ظروفًا اقتصادية سيئة بفعل الحصار الإسرائيلي المتواصل منذ أربعة عشر عامًا، إلى جانب عدم انتظام صرف رواتب الموظفين، وشيكات التنمية الاجتماعية التي تصرف للأسر الفقيرة المعتمدة بشكل أساسي على المساعدات الإنسانية في توفير احتياجاتها اليومية. وصادفت الأسر الفقيرة في قطاع غزة عددًا من المواسم، والتي بدأت بالتجهيز لاستقبال شهر رمضان ومستلزماته، ومن ثم كسوة عيد الفطر، وما تلاها من كسوة ثانية لعيد الأضحى، وصولًا للتحضير لموسم المدارس، والذي يتطلب زيًا مختلفًا عن ملابس العيد.

وتقول سمر حمادة إنها لم تتمكن من كسوة أبنائها الثلاثة بعد أن استنزفت المواسم قدرتهم الشرائية، ما دفعها إلى الاقتصار على كسوة طفلتها الصغيرة، والتي ستدخل المدرسة للمرة الأولى، إذ لا تملك ملابس مدرسية مستخدمة يمكن استغلالها للعام الدراسي الجديد، مثل باقي أشقائها.

وتضيف لـ«العربي الجديد»: «التزمنا بتوفير مستلزمات شهر رمضان، وتحضير هدايا الزيارات الاجتماعية، ما أثر على كسوة الأعياد والموسم المدرسي، ودفعها وزوجها إلى الاستعانة بالملابس والحقائب القديمة».

وتشير إلى أن تلاحق المناسبات، جعلها وأسرتها عاجزة عن الالتزام بتوفير كافة المتطلبات، خاصة وأنها لا تحصل على أي مساعدات، لأن زوجها يعمل موظفًا براتب محدود، يذهب نصفه لسداد إيجار البيت، وبعض القروض البنكية.

وتحاول الأسر الفلسطينية، ذات الدخل المعدوم أو المحدود، في القطاع، خلال فترة المواسم، شراء ملابس يمكن استخدامها في أكثر من مناسبة، كالعيد والمدرسة، بهدف تخفيف المصروفات، إلا أنها وفي بعض الحالات، تصبح مُجبرة على شراء ملابس محددة، تتناسب مع الزي المدرسي.

ويقول مهند الندر الذي يعمل في أحد محلات بيع الملابس الموسمية، في شارع عمر المختار التجاري في مدينة غزة، إن المواسم والتي بدأت بعيد الفطر ومن ثم عيد الأضحى وموسم المدارس دفعت الناس إلى المزاوجة في استخدام الملابس لأكثر من مناسبة. ويوضح لـ «العربي الجديد» أن الضغوط التي يمر بها أهالي قطاع غزة، بفعل الظروف الاقتصادية السيئة، والمعايير غير المستقرة في صرف الرواتب بشكل كامل، إلى جانب عدم انتظام صرف شيكات الإعانات، انعكست بشكل كامل على الأسواق الفلسطينية المكدسة بمختلف أصناف البضائع. ويوافقه زميله، حمادة الشرفا، والذي يوضح لـ «العربي الجديد» أنه على الرغم من صرف جزء من الرواتب، وصرف شيكات التنمية الاجتماعية، إلا أن الناس باتوا حذرين، لكثرة المتطلبات التي تواجههم، والتي دفعت البعض منهم إلى استخدام الملابس ذاتها لمختلف المناسبات.

بدوره؛ يوضح أستاذ علم الاقتصاد في جامعة الأزهر بمدينة غزة، سمير أبو مدللة، أن القطاع يمر بظروف اقتصادية متدهورة بسبب الحصار الإسرائيلي المتواصل، والانقسام الفلسطيني الداخلي، وعدد من الإجراءات مثل التقاعد المبكر، وعدم مساواة المحافظات الشمالية بالمحافظات الجنوبية، وارتفاع نسب البطالة والفقر، والفقر المدقع. ويشير أبو مدللة في حديث مع «العربي الجديد» إلى أن السلطة الفلسطينية، ومنذ مايو/ أيار، 2020 لم تتمكن من دفع رواتب موظفيها بشكل كامل، وذلك بسبب احتجاز الاحتلال الإسرائيلي لأموال المقاصة، إلى جانب تراجع المانحين بفعل الإجراءات المتبعة نتيجة فيروس كورونا. ويبين أن المواسم المتلاحقة، ضاعفت المصاريف، والإنفاق الإضافي، في ظل انضمام الموظفين إلى صفوف الفقراء، نتيجة صرف نصف راتب، لافتًا إلى أن الأوضاع العامة تدفع المواطنين إلى الاستدانة.

مصاريف العام الدراسي تفاقم الأعباء المعيشية (عبد الحكيم ابو رياش)

أخبار العرب

«الملكية الأردنية» تستأنف رحلاتها

أعلنت الخطوط الملكية الأردنية، أمس، استئناف رحلاتها الجوية إلى الدول «الخضراء» التي أعلنت عنها الحكومة، اعتبارا من السبت المقبل. وأفادت الشركة على موقعها، أن رحلاتها ستستأنف إلى إيطاليا وقبرص الرومية اعتبارا من السبت 8 أغسطس/ آب الجاري، وإلى كندا في 13 من الشهر نفسه، وماليزيا وتايلند في الأول من سبتمبر/أيلول المقبل. وأكدت الشركة أنه على من يرغب بالسفر إلى الدول المصنفة «خضراء»، الالتزام بشروط الدول المنوي السفر إليها.

وكانت الحكومة أعلنت في 26 يوليو/ تموز الماضي استئناف الرحلات الجوية مع 22 دولة صنفت «خضراء» اعتبارا من 5 أغسطس، إذ حددت قائمة الدول التي سيسمح بدخول المسافرين منها دون حجر صحي ووفق إجراءات صحية مشددة قبل دخول البلاد. وتضم اللائحة 22 دولة بينها 12 دولة تربطها رحلات مباشرة مع الأردن؛ وهي القائمة النمسا وكندا والصين وقبرص والدنمارك، وإستونيا وجورجيا وألمانيا وغرينلاند وآيسلندا وأيرلندا وإيطاليا، ولاتفيا وليتوانيا وماليزيا ومالطا وموناكو، ونيوزيلندا والنرويج وسويسرا وتايوان وتايلاند. وارتفع إجمالي خسائر «الملكية الأردنية» خلال الربع الأول من العام الجاري بنسبة 390% على أساس سنوي، مع تعطل حركة الطيران حول العالم، بفعل جائحة كورونا.

نمو صادرات مصر الغذائية

قال المجلس التصديري للصناعات الغذائية المصرية أمس الثلاثاء، إن صادرات مصر من الغذاء زادت 2,2% في النصف الأول من العام لتبلغ 1,8 مليار دولار. أسهمت صادرات الصناعات الغذائية بنحو 14% من إجمالي الصادرات المصرية غير البترولية في النصف الأول من 2020، وفقا لبيان أصدره المجلس.

وأوضح أن الصادرات إلى الدول العربية شكلت 55% من إجمالي الصادرات الغذائية لتلك الفترة وبقيمة بلغت 983 مليون دولار. وتسعى الحكومة المصرية إلى إنعاش الصادرات لزيادة النقد الأجنبي بهدف الحد من الأزمات المالية الخانقة التي تعاني منها البلاد.

تقارير عربية

تجارة

التونسيون يندفعون لشراء السيارات

تونس ـ **إيمان الحامدي**

عاد التونسيون لشراء السيارات الجديدة حيث حضرت على الطرقات العربات ذات الألواح الحديثة مستفيدين من استقرار الأسعار والتخفيضات التي أقرها وكلاء البيع لتنشيط المبيعات بعدّ فترة الحجر التي أجبرت الوكلاء على إقفال معارضهم لأكثر من شهرين بسبب فيروس كورونا. ورغم تداعيات الأزمة الاقتصادية على دخل الأفراد والشركات، سجلت مبيعات بيع السيارات منذ شهر يونيو/ حزيران عودة قوية بعد أن هوت بأكثر من 80 في المائة في الفترة الممتدة بين مارس/آذار ومايو/ أيار الماضيين، ما ساهم في انتعاشة مبكرة للقطاع مقارنة بقطاعات أخرى لا تزال تعاني من تداعيات ثقيلة للجائحة الصحية.

وقال رئيس غرفة وكلاء بيع السيارات، إبراهيم دباش، أن سوق العربات الجديدة استعادت عافيتها مباشرة بعد انقضاء فترة الحجر الصحي الشامل، مؤكدا عودة المبيعات إلى نسقها العادي خلال شهري يونيو/ حزيران ويوليو/ تموز الماضيين بعد أن كانت تراجعا بنحو 15 بالمائة، وفق بيانات رسمية لغرفة وكلاء البيع التي قالت إنها ستطلب من الحكومة القادمة مراجعة الرسوم المؤظفة على العربات لتفادي خسائر جديدة هذا العام.

وراكم قطاع بيع العربات منذ إقرار الحكومة بموجب قانون المالية 2018 زيادة في الضرائب، خسائر بنحو 35 بالمائة، فيما علّق كافة وكلاء البيع تقريبا استثماراتهم الجديدة للعام الثاني على التوالي، حسب تأكيد رئيس غرفة الوكلاء. ويعتزم الوكلاء تجديد طلب تحرير الواردات وإلغاء العمل بنظام الحصص التي يخضع لها القطاع حاليا، بهدف تنشيط السوق.

وخلقت صعوبات التمويل وارتفاع نسبة الفائدة على القروض عزوفا كبيراً من العملاء، وحسب مراقبين تفوق نسبة الفائدة المعمول بها لدى شركات الإيجار المالي، التي تموّل ما بين 60 بالمائة و70 بالمائة من المشتريات، 13 في المائة.

ويشكو وكلاء بيع السيارات من عدم تجاوب البنوك وشركات التاجير المالي مع طالبي القروض الخاصة بتمويل شراء السيارات الجديدة، مؤكدين أن تقادم الأسطول سيكون له كلفة كبيرة على شركات التأمين فضلا عن تزايد مخاطر التلوث وحوادث المرور.

ويشهد السوق التونسي توريد ما بين 60 و70 ألف سيارة سنوياً من قبل وكلاء البيع، إلى جانب نحو 20 ألف سيارة من جانب السوق الموازي. وعرفت السنوات الأخيرة دخول العديد من الماركات الجديد للسوق المحلية ولا سيما منها العلامات الآسيوية التي تتدرج في منافسة كبار العلامات الأوروبية الرائدة في السوق التونسية. وفي 2017، دخلت الحكومة في مفاوضات مع عدد من كبار مصنعي السيارات في العالم، من أجل تحفيزهم على فتح مصانع سيارات موجهة للتصدير انطلاقا من تونس.

استيراد ما بين 60 و70 ألف سيارة سنويا (Getty)

الجزائر: تحقيقات الفساد

أمر النائب العام لدى مجلس قضاء الجزائر العاصمة، بفتح تحقيق قضائي حول احتمال عقد زعيم الكارتل المالي لنظام بوتفليقة، علي حداد، المسجون في قضايا فساد، مع شركة أميركية، بهدف كسب دعم شخصيات مقربة من محيط الرئيس دونالد ترامب، حسب ما علمته «العربي الجديد» من مصدر قضائي. وكشف المصدر لـ«العربي الجديد»، أن «التحقيق ستباشره فصيلة الأبحاث التابعة للدرك الوطني (جهاز تابع لوزارة الدفاع الجزائرية)، بالتنسيق مع وكيل جمهورية محكمة سيدي امحمد، كون أن الوقائع تمت خارج التراب الجزائري». وكان موقع أميركي قد أفاد بأن رجل الأعمال الجزائري علي حداد المسجون لمدة 18 عاما بتهم تتعلق بالفساد، دفع لمستشار مقرب من الرئيس الأميركي دونالد ترامب نحو 10 ملايين دولار.

المغرب

منع التنقل يربك السياحة الداخلية

الرباط ـ **مصطفى فهاس**

خضع محمد أيت عمر، العامل في أحد فنادق مدينة مراكش المغربية، لاختبار الكشف عن فيروس كورونا، وجاءت النتيجة سلبية. كان عمر يتوقع مع عاملين في فنادق ومرشدين سياحيين، أن تنتعش السياحة في تلك المنطقة بفضل الزائرين المحليين، ولكن يبدو أن الأمور تسير عكس الاتجاه، حسب العاملين.

يقع الفندق الذي يعمل به عمر بجماعة أسني، التي تبعد عن مراكش بحوالي خمسين كيلومترا عن مراكش. كان ينتظر أن يقبل على المنطقة الجبلية سياح مغاربة، يرتون إلى الاستمتاع بالهدوء والطقس المنعش والوديان التي تخترق قرى وجبال الأطلس الكبير.

غير أن القرار الذي اتخذته الحكومة بمنع التنقل من وإلى ثماني مدن كبيرة سياحية مثل الدار البيضاء ومراكش وطنجة، أربك العديد من الأسر المغربية التي كانت تنوي قضاء عطلة العيد والصيف في مؤسسات فندقية في تلك المدن.

وأكد وزير الصحة، خالد آيت الطالب، أن انتشار جائحة فيروس كورونا، وراء الإجراءات الاحترازية للحد من انتشاره، مؤكدا على أن الارتفاع المقلق في معدلات تكاثر الفيروس في بعض المدن، استدعى منع التنقل من وإلى مدن طنجة، تطوان، فاس، مكناس، الدار البيضاء، برشيد، سطات ومراكش.

كان أصحاب الفنادق في المغرب يراهنون على كثافة تنقل الأسر المغربية في فترة العيد من أجل إنعاش نشاطهم، الذي توقف منذ اتخاذ تدابير الحجر الصحي والطوارئ الصحية، وما ترتب عن ذلك من إغلاق للحدود، بل إن الفنادق لن تستفيد من إقبال المغتربين المغاربة الذين اعتادوا التردد على المدن السياحية في الصيف.

وراهن مستثمرون مغاربة، من أجل تخفيف الخسائر التي يتكبدونها جراء توقف إقبال السياح الأجانب، على السياح المحليين، حيث جرت الدعوة إلى التفكير في مخطط شامل من أجل تحسين العرض، والتوزيع والترويج.

وكان مراقبون أكدوا أن المغرب عمل على مدى سنوات على توفير عروض لفائدة السياح المحليين، غير أنها لم تعط النتائج المرجوة، داعين إلى إنجاز بحث حول أسباب عدم إقبال المغاربة على الفنادق المحلية.

ويتجلى أن برامج المغاربة الذي يسافرون خارج المملكة، ارتبكت في العام الحالي، في ظل التدابير الصحية المفروض من قبل بلدان أوروبية وعدم وضوح الرؤية حول فتح الحدود المغربية وعودة النقل الجوي.

ويسعى الفاعلون في قطاع السياحة إلى تعويض بعض من الخسائر التي سيتكبدونها جراء تراجع توافد السياح الأجانب، علما أن المركزي المغربي توقع أن تنخفض إيرادات الأسفار بالعملة الصعبة بحوالي 60 في المائة في العام الحالي.

وأنجز المكتب الوطني المغربي للسياح، دراسة قبل شهر، شملت 2800 شخص، حيث عبر 70 في المائة من المستجوبين عن رغبتهم في السفر داخل المغرب، وتجلى أن 57 في المائة يراهنون على عروض ترويجية ملائمة، بينما ألح 55 في المائة من بينهم على تطبيق التدابير الصحية الصارمة.

وكشفت مؤسسات فندقية في الفترة الأخيرة عن عروض خفضت عبرها الأسعار، حيث وصلت في بعضها إلى 70 في المائة من السعر العادي، علما أن العديد من المؤسسات تعول على فترة العيد وشهر أغسطس/آب من أجل إنعاش خزانتها التي تضررت بفعل الحجر الصحي.

وتفيد مصادر مطلعة من مراكش، أن العديد من الأسر اضطرت بعد ذلك القرار إلى مغادرة الفنادق، والعودة إلى مدنها، مخافة أن تعلق بعد العيد بعيدا عنها. وتتحدث المصادر أن ما بين 60 و80 في المائة من مرتادي الفنادق غادروها بعد قرار منع التنقل.

وقرر بعض المستثمرين إقفال وحداتهم السياحية بعد قرار إغلاق ثماني مدن قبل العيد، فهذه القرية السياحية «أزمماي»، الواقعة بمدينة أزمور، قررت إغلاق أبوابها، خاصة بعد قرار منع التنقل من الدار البيضاء، التي يمثل السياح القادمون منها حوالي 95 في المائة من عملاء تلك القرية.

يؤكد سعيد براول، الموظف الذي يقيم بالدار البيضاء، أنه حجز بمعية أسرته في أحد الفنادق غير البعيدة عن مدينة أكادير وكلف أحد الأشخاص بتوفير الأضحية، غير أنه قرر إلغاء الحجز ولزوم الدار البيضاء. هذا رأي عبر عنه أشخاص آخرون لـ«العربي الجديد».

ويعتبر مستثمرون محليون في القطاع السياحي، أن سبب تفشي الجائحة، عائد إلى بؤر ظهرت في وحدات صناعية، ما يفترض إغلاقها، عوض اللجوء إلى منع السفر إلى مدن سياحية، بما لذلك من تأثير على نشاط الفنادق والقطاعات الأخرى المرتبطة بها مثل المطعمة والصناعة التقليدية.

تحتل السياحة الداخلية مكانة اقتصادية مهمة برقم معاملات يصل إلى حوالي 3,1 مليارات دولار سنوياً. وأكدت تقارير قبل خمسة أعوام أن السياحة الداخلية تتطلع إلى رفع تلك المساهمة إلى ما بين 4 و5 مليارات دولار، حيث توقعت الوصول إلى 5,7 ملايين سائح محلي في 2020، غير أن تلك الأهداف لم تتحقق.

أخبار العالم

ارتفاع الأسهم اليابانية

أغلقت الأسهم اليابانية مرتفعة أمس، في ظل تعزز معنويات المستثمرين بعد موجة صعود للأسواق الأميركية بقيادة شركات التكنولوجيا الليلة الماضية، في حين استفاد المصدرون من تراجع في قيمة الين. وارتفع المؤشر نيكي القياسي 1,7 بالمئة إلى 22573,66 نقطة، أعلى إقفال له منذ 28 يوليو/ تموز، في حين قفز المؤشر توبكس الأوسع نطاقا 2,14 بالمئة مسجلا 1555,26 نقطة. وصعدت جميع مؤشرات القطاعات الثلاثة والثلاثين ببورصة طوكيو، تقودها أسهم الشركات المرتبطة بالدورة الاقتصادية مثل شركات الطيران والنقل البري والشحن البحري. كانت الأسهم الأميركية صعدت مساء الاثنين بفضل بيانات قوية للنشاط الصناعي بالولايات المتحدة ومكاسب في أسهم الشركات المرتبطة بقطاع التكنولوجيا مما عزز الشهية للمخاطرة. ليبلغ ناسداك مستوى إغلاق قياسيا مرتفعا. وأوضح مؤشر صدر أول من أمس، نمو النشاط الصناعي بالولايات المتحدة في يوليو/ تموز بأسرع وتيرة فيما يربو على عام.

توقعات بإفلاس ثلث مطاعم بروكسل

توقع مسؤول بلجيكي، أمس، إفلاس نحو ثلث المطاعم الموجودة في العاصمة بروكسل، الخريف المقبل بسبب تأثير جائحة فيروس كورونا. وأوضح فيليب ترين، رئيس اتحاد صناعة الخدمات الغذائية في تصريح صحافي، أن التدابير الوقائية ضد كورونا ستؤدي إلى إغلاق ثلث المطاعم والمقاهي الموجودة في بروكسل بسبب موجة الإفلاس التي ستضرب ممثلي القطاع في الخريف المقبل. وأضاف أن العديد من المطاعم والمقاهي بالكاد كانت تواصل عملها، إلا أن تطبيق التدابير الوقائية حول الوضع إلى كارثة بالنسبة لأصحاب القطاع.

اقتصاد الناس

لم تنجح الحكومة الإيرانية في وقف تدهور الريال الإيراني رغم أنها أطلقت خطتين، إحداهما مالية بضخ العملات الصعبة في السوق، وأخرى أمنية قامت بموجبها بمداهمة محلات التعامل غير القانوني في النقد الأجنبي وضبط شبكات تتعامل مع دول الجوار

الريال الإيراني
طهران تطلق خطتين لوقف تدهور العملة

محل صرافة في طهران (Getty)

طهران ـ **العربي الجديد**

بعد هبوط قيمة الريال الإيراني إلى مستويات قياسية، خلال الأسابيع الماضية، ولجوء مواطنين إيرانيين إلى شراء عملات أجنبية للحفاظ على قيمة رؤوس أموالهم، وانتعاش السوق السوداء، أطلقت السلطات الإيرانية، منذ أسبوعين تقريباً، خطتين، الأولى مالية والثانية أمنية، لوقف مسار هبوط العملة الإيرانية، وإعادة الاستقرار إلى سوق العملات، لكن على الأرض لم تُسجل نتائج مرضية، رغم نجاحات نسبية. في ما يتعلق بالخطة المالية، قام البنك المركزي الإيراني، بضخ مئات الملايين من العملات الصعبة، من الدولار واليورو والدرهم الإماراتي في السوق، خلال الأسبوعين الأخيرين، وتم إجبار المصدرين على إعادة عوائد صادراتهم بالعملة الصعبة إلى سوق «نيما» للعملات الصعبة، والتي أسسها البنك المركزي الإيراني، عام 2018 لتأمين العملات الأجنبية للتجار الإيرانيين.

وتشير بيانات إيرانية إلى أن حجم هذه العوائد التي رفض المصدرون إعادتها إلى السوق يقدر بـ27 مليار دولار. ودفع تأخر المصدرين الإيرانيين في إعادة هذه المبالغ إلى الداخل، الحكومة الإيرانية إلى تحديد مهلة لهم، انتهت يوم 21 من شهر يوليو/ تموز الماضي. ودخلت السلطة القضائية الإيرانية على الخط لإجبار المصدرين على إعادة هذه الأموال، إذ هدد المتحدث باسم السلطة، غلام حسين إسماعيلي، أخيراً، بملاحقتهم قضائياً.

وفي السياق، بدأ أن الاستجابة لمطلب البنك المركزي الإيراني، لم تكن كبيرة، مما اضطر البنك إلى إصدار بيان تحذيري، الإثنين، هدد فيه المصدرين المخالفين بالملاحقة القضائية، معتبراً أن «عدم إعادة العملات يعد بمثابة تهريب العملات وسيتم التعامل مع المخالفين قضائياً».

ومدد البنك المركزي الإيراني المهلة لمدة شهر إضافي حتى 21 من الشهر الحالي، مشيراً إلى أنه قدم أسماء 250 مصدراً إلى السلطة القضائية، «لم يرجعوا حتى دولارا واحداً من عائدات صادراتهم رغم المتابعات المتكررة من البنك»، وفق البيان.

وبالإضافة إلى الخطط المالية آنفة الذكر التي اتبعها البنك المركزي الإيراني لإعادة الاستقرار إلى سوق العملات الصعبة، كثف البنك جهوده مع وزارة الخارجية الإيرانية خلال الفترة الماضية لإعادة أموال إيرانية مجمدة في الخارج، حيث أشار المتحدث باسم الحكومة الإيرانية، علي ربيعي، أواخر الشهر السابق إلى أن دولتين قررتا الإفراج عن موارد إيرانية بالعملة الصعبة من دون تسميتهما، أو الكشف عن حجم الأموال التي ستفرج عنها وموعد ذلك، مضيفاً أنه «بجهود الخارجية والبنك المركزي توفرت ظروف عودة عوائد بالعملة الصعبة من البلدين إلى الداخل».

العقوبات الأميركية المفروضة على طهران إثر انسحاب واشنطن من الاتفاق النووي في أيار/مايو 2018، طاولت كافة مفاصلها الاقتصادية في إيران، بما فيها الصادرات النفطية وتعاملاتها المالية والمصرفية مع الخارج، وأصبحت إيران تواجه مشكلات كبيرة في إعادة أموال صادراتها من الخارج، حيث تقدر تقارير أن حجم الأموال الإيرانية المجمدة في الخارج بلغ أكثر من 100 مليار دولار، من بينها نحو 9 مليارات دولار في كوريا الجنوبية.

وبعد رفض الحكومة الكورية إعادة هذه الأموال، عازية ذلك إلى العقوبات الأميركية، اشتكت طهران لدى الأوساط الدولية القانونية، خلال الشهر الجاري، وهو ما دفع سيول إلى استدعاء السفير الإيراني لديها احتجاجاً على الخطوة. إلا أن وكالة يونهاب للأنباء الكورية، كشفت، أول من أمس الإثنين، عن اتفاق إيراني كوري جنوبي لتأسيس الية للتجارة الإنسانية، أي التجارة في سلع غير محظورة أميركياً، مما يعني أن سيول لا تنوي إعادة الأموال الإيرانية، نقداً بالعملات الصعبة، بل تسعى إلى مقايضتها بسلع إنسانية.

أما في ما يرتبط بالخطة الثانية، وهي خطة أمنية، فهي تهدف إلى منع التعامل في العملات الصعبة خارج أطر المحال المرخصة. وقامت الشرطة وأجهزة الاستخبارات في إيران، باعتقال العشرات من المضاربين وتفكيك شبكات المضاربة غير المرخصة. وفي السياق، رصدت «العربي الجديد» تنفيذ الشرطة الإيرانية حملتي اعتقالات خلال الشهر الأخير، قامت بموجبها باعتقال العشرات من المضاربين، فالأولى نفذت يوم 22 يوليو/ تموز الماضي، حيث أعلنت شرطة الأمن الاقتصادي بالعاصمة الإيرانية، طهران، عن اعتقال 30 شخصاً من «العناصر الرئيسية ورؤساء شبكات المضاربة في العملة الصعبة والمتسببين الرئيسيين بارتفاع أسعارها».

وقال رئيس شرطة الأمن الاقتصادي بطهران، العقيد علي ولي بور، وفقاً لما أوردته وكالة «إيسنا» إن الشرطة قامت باعتقال من وصفهم بـ«المضاربين المخالفين في سوق العملات والذين يقومون ببيع وشراء العملات بطرق غير قانونية في بعض مناطق طهران». وتُحظر أي عملية بيع وشراء للعملات الصعبة خارج البنوك ومحال الصرافة المرخصة بموجب قرارات مجلس أمن الدولة والمجلس الأعلى للتنسيق الاقتصادي.

أما حملة الاعتقالات الثانية، فنفذتها الشرطة الإيرانية، يوم 28 يوليو/تموز، واعتقلت بموجبها 51 مضارباً بتهمة الإخلال بسوق العملات، وفقاً لما أوردته وكالة «فارس» الإيرانية، نقلاً عن رئيس شرطة الأمن الاقتصادي بالعاصمة طهران، محمد رضا مقيمي.

إلى ذلك، كشف رئيس شرطة الرقابة على الأماكن العامة في العاصمة الإيرانية، طهران، العقيد نادر مرادي، يوم الإثنين، عن إغلاق 9 محلات صرافة بسبب عمليات بيع وشراء غير قانونية للعملات الأجنبية وبتهمة الإخلال بالنظام الاقتصادي، لافتاً إلى أن الشرطة سلمت مسؤولي 15 محلاً آخرين إنذارات نصية، حذرتهم من تكرار أنشطتهم المخلة بسوق العملات، وفقا لما أوردته وكالة «مهر» الإيرانية.

وفي ذات الشأن، أعلنت وزارة الأمن الإيرانية، يوم الإثنين، عن نجاحها في تفكيك إحدى أكبر شبكات تهريب العملات وغسل الأموال في محافظة أذربيجان الغربية، على الحدود مع تركيا، مشيرة، بحسب التلفزيون الإيراني، إلى أن الشبكة كانت متشكلة من مواطنين إيرانيين وصرافين أجانب.

وذكر التلفزيون الإيراني أن عناصر الشبكة «كانوا يقومون ببيع وشراء العملات الأجنبية بطريقة غير قانونية في داخل إيران، وكانت لهم علاقة مع صرافين ومراكز السياحة في دول مجاورة مثل تركيا والعراق، وقاموا بتحويل كميات كبيرة من العملات إلى الخارج».

وخلال عملية تفكيك هذه الشبكة، اعتقلت الاستخبارات الإيرانية «7 من العناصر الرئيسية من الشبكة ومن لهم علاقة بها» وفقاً للمصدر، الذي أشار إلى أن حجم معاملات الشبكة «غير القانونية» بلغ «300 مليون دولار، و60 مليون يورو، و150 مليون ليرة تركية، و35 مليون درهم، بقيمة إجمالية تصل إلى 70 ألف مليار ريال» إيراني.

إلا أن نتائج الخطتين، متواضعة حتى الآن، حيث لم تستعد العملة الإيرانية من عافيتها، إلا نحو 20 في المائة، وذلك بعدما خسرت نحو 80 في المائة من قيمتها، خلال الشهور الخمسة الأخيرة. وبعدما هبط الريال إلى 260 ألف ريال مقابل الدولار، ارتفع سعر الصرف إلى 190 ألف ريال قبل أسبوعين، إلا أن هذا التحسن لم يستمر إلا أياما، لتعود العملة إلى مسارها التراجعي مجدداً ووصلت قيمتها خلال معاملات الثلاثاء في السوق السوداء إلى 232 ألف ريال مقابل الدولار.

ورغم أن العملة سجلت تحسناً طفيفاً بالمقارنة مع مستوى الهبوط القياسي الذي وصلت إليه عندما تراجعت إلى 260 ألف ريال مقابل الدولار، لكن أسعارها هذه الأيام تمثل تراجعاً قياسياً بالمقارنة مع قيمتها خلال مارس/آذار الماضي.

> التجار لم يسلّموا عائد الصادرات بالعملات الأجنبية رغم الملاحقات

عراقيل أمام الأدوية

اعلن المتحدث باسم لجنة الامن القومي بمجلس الشورى الاسلامي، ابو الفضل عمومي، ان بعض الشركات الغربية تضع العراقيل امام حصول إيران على ادوية معينة.

وقال عمومي: ناقشت لجنة الامن القومي والسياسة الخارجية امس مسالة توفير الادوية التي تحتاجها البلاد. كما اشار رئيس منظمة الغذاء والدواء في البرلمان الايراني، محمد رضا شانه ساز، اثناء الجلسة، الى ان بعض الشركات الغربية تضع العراقيل امام الحصول على ادوية معينة.

الأرجنتين تعيد هيكلة 65 مليار دولار من الديون

تمكنت حكومة الأرجنتين بعد مفاوضات شاقة من التوصل إلى اتفاق مع الدائنين لإعادة هيكلة ديون سيادية بقيمة 65 مليار دولار، وذلك وفق ما ذكرت مصادر مطلعة لوكالة رويترز أمس الثلاثاء. وفي يونيو/ حزيران الماضي، وصلت المحادثات مع الدائنين إلى طريق مسدود، عندما قالت الحكومة الأرجنتينية، إنها لا تستطيع الالتزام بشكل مسؤول بالشروط التي يفرضها الدائنون.

وتعثر ثاني أكبر اقتصاد في أميركا اللاتينية بالفعل عن سداد ديون بمليارات الدولارات، مع معاناة الاقتصاد من جائحة «كورونا». وتتناول الاتفاقية سندات تعود إلى أعوام 2000 و2005 نتجت عن إعادة جدولة سابقة، إضافة إلى سندات مالية صدرت اعتباراً من 2016. وقدّمت الحكومة الأرجنتينية أول عرض في مايو/أيار الماضي، لكن رفض من قبل معظم الدائنين، ونص على مهلة دفع لثلاثة أعوام وخفض 62 في المائة من الفوائد و5,4 في المائة من أصل الدين.

وتأخرت الأرجنتين عن الدفع منذ 22 مايو/أيار الماضي، وكان عليها أن تدفع في ذلك التاريخ فوائد بقيمة 500 مليون دولار على 3 إصدارات من السندات. ويعاني الاقتصاد الأرجنتيني من تدهور حاد في سعر العملة المحلية وارتفاع كبير في معدلات التضخم.

(رويترز)

محل صرافة في عاصمة الأرجنتين (Getty)

بريتش بتروليوم تخفض توزيعاتها لأول مرة

محطة وقود تابعة لبريتش بتروليوم في لندن (Getty)

أعلنت شركة بريتش بتروليوم. بي.بي « البريطانية، أمس الثلاثاء، عن خفض توزيعاتها على المساهمين للمرة الأولى خلال عشرة أعوام عقب تكبدها خسارة قياسية بلغت 6,7 مليارات دولار في الربع الثاني من العام بعدما قوضت أزمة كورونا الطلب على الطاقة. وحسب رويترز، يرجع صافي الخسارة إلى قرار الشركة خفض قيمة أصول للتنقيب عن النفط والغاز بواقع 6,5 مليارات دولار بعدما قلصت بشدة توقعاتها لأسعار النفط والغاز. وبلغت خسارة الشركة في الربع الثاني 6,7 مليارات دولار، وهو ما يتفق تقريباً مع توقعات لتكبدها 6,8 مليارات دولار في استطلاع لآراء المحللين أجرته الشركة نفسها. ويأتي ذلك مقارنة مع أرباح قيمتها 2,8 مليار دولار في نفس الفترة من العام الماضي و791 مليون دولار في الربع الأول من العام الحالي. وتجنب برنارد لوني الرئيس التنفيذي للشركة، الذي تولى منصبه في فبراير/شباط، خفض التوزيعات في الربع الأول على الرغم من تدهور أوضاع السوق. وتأتي خسائر شركات الطاقة العالمية الكبرى بسبب انهيار أسعار النفط بعد الحرب النفطية بين موسكو والرياض وعمليات الإغلاق في الاقتصادات الكبرى المستهلكة للنفط خلال الشهور الماضية. ومن المتوقع أن تتواصل خسائر شركات الطاقة الكبرى خلال العام الجاري.

(رويترز)

ارتفاع الصادرات التركية وتراجع التضخم

إسطنبول ـ **العربي الجديد**

كشفت وزيرة التجارة التركية روهصار بكجان، أمس الثلاثاء، أن حجم صادرات بلادها خلال يوليو/ تموز، ارتفع بنسبة 11,5 في المائة مقارنة بيونيو/ حزيران، مسجلاً 15 ملياراً و12 مليون دولار. وأوضحت الوزيرة في بيان، أن الصادرات واصلت انتعاشها في يوليو/تموز، وذلك عقب انتشار وباء فيروس كورونا. وقالت الوزيرة التركية إن «الصادرات خلال يوليو زادت بنسبة 11,5 في المائة مقارنة بالشهر الذي قبله وتجاوزت مستوياتها قبل الوباء ووصلت إلى أعلى قيمة لها خلال العام الجاري 2020».

وحسب وكالة الأناضول، أشارت الوزيرة إلى أن حجم الصادرات انخفض بنسبة 5,8 في المائة خلال يوليو/تموز الماضي مقارنة بالشهر ذاته من العام الماضي جراء تأثير الوباء وخفض أيام العمل.

كما لفتت بكجان إلى أن حجم الواردات انخفض بنسبة 7,66 في المائة خلال نفس الشهر إلى 17,756 مليار دولار. وبيّنت أن اقتصاد الاتحاد الأوروبي انكمش بنسبة 11,9 في المائة والاقتصاد الأميركي بنسبة 32,9 في المائة في الربع الثاني من العام الحالي.

وذكرت أن صادرات قطاع السيارات ارتفعت بنسبة 10,1 في المائة، والألبسة الجاهزة بنسبة 41 في المائة والمنسوجات بنسبة 18,5 في المائة خلال يوليو مقارنة بشهر يونيو السابق له.

ورأت بكجان أن تركيا أثبتت كونها بلداً آمناً ومستقراً ومورداً رغم كل السلبيات خلال فترة الوباء. وتعتمد تركيا على الصادرات والسياحة في جذب العملات الصعبة التي تحتاجها بشدة لدعم سعر صرف العملة الوطنية الليرة التي تتعرض لهجمات شرسة من قبل مصارف غربية.

إلى ذلك، قال مكتب الإحصاء التركي، أمس الثلاثاء، إن تضخم أسعار المستهلكين تراجع إلى ما دون المتوقع، بنسبة بلغت 11,76 في المائة على أساس سنوي في يوليو، وذلك بعد صعود لشهرين بالتزامن مع خروج الاقتصاد من إجراءات الإغلاق الشامل.

وارتفعت أسعار المستهلكين 0,58 في المائة مقارنة بالشهر السابق في يوليو. وحسب رويترز، كان معدل التضخم السنوي المتوقع في الاستطلاع الذي أجرته رويترز12,10 في المائة في يوليو، بعد أن زاد إلى 12,62 في المائة في يونيو. وصعد مؤشر أسعار المنتجين 1,02 في المائة عن الشهر السابق في يوليو لتبلغ نسبة الزيادة السنوية 8,33 في المائة.

سوق في مدينة إسطنبول (Getty)

رؤية

الواقع والخيال في حلم الصادرات المصرية

شريف عنمان

هاجر صديقنا المصري إلى الولايات المتحدة آملاً أن يجد منفذاً جديداً لصادرات الشركة التي ساهم في تأسيسها مع بعض أصدقائه قبل سفره، والتي تخصصت في تصدير الخضروات والفاكهة، واضعاً في حسبانه كبر حجم السوق الأميركية، بتعداد سكان يتجاوز 340 مليون نسمة، وانخفاض تكلفة الإنتاج في مصر بعد تعويم الجنيه وفقدانه ما يقرب من 60% من قيمته.

اعتبر صديقنا أن مغامرته محسوبة، وأنها مضمونة العائد، نظراً لما نعرفه في مصر عن جودة المنتجات المصرية، وعلى رأسها المانغو والفراولة والبرتقال من الفاكهة، كما بعض المنتجات الأخرى كالبصل والبطاطس. ورغم وجود منافسة كبيرة من المنتجات المكسيكية وغيرها مما يرد من أميركا اللاتينية، إلا أنه وضع كثيرا من الآمال على السوق الأميركية الضخمة، بالإضافة إلى عامل التكلفة، الذي لا يمكن لأحد أن ينافس المنتجات المصرية فيه.

وصل صديقنا إلى الولايات المتحدة، فكانت المفاجأة. المانغو المصري ممنوع استيراده تماماً في الولايات المتحدة، وفي أغلب الأوقات، تكون المنتجات الزراعية الأخرى موقوف استيرادها لبعض الوقت، وتُفرض رقابة شديدة على الشحنات الزراعية الواردة من مصر تحديداً، وفي كثير من الأحيان ينتهي بها الأمر في الموانئ الأميركية، ليدفع المصدر المصري تكلفة بقائها فيها لعدة أيام، ثم تكلفة حرقها والتخلص منها بعد اكتشاف بقايا المبيدات الحشرية فيها، الأمر الذي جعل الكثير من المستوردين يتمسكون في صفقاتهم مع المصريين بعدم الدفع حتى وصول البضائع إلى مخازنهم، والتأكد من خلوها من المبيدات.

الكلام السابق ليس سراً، ولا أهدف من خلاله الإساءة إلى سمعة بلدي، أو التقليل من مكانته، فالمعلومات موجودة على موقع وزارة التجارة الأميركية على الإنترنت، بما فيها أسماء الشركات المصدرة التي أحرقت شحناتها، وبعضها من أكبر الشركات المصرية. وتجدر الإشارة إلى أن أشهر الإعلاميين المصريين، المعروفين بولائهم الشديد للنظام الحالي، سبق أن تعرض في برنامجه واسع الانتشار لهذا الموضوع بصورة بعيدة عن أي جدية في التناول، قبل أن يتم إغلاق الملف وكأن الكلام يخص دولة أخرى لا تعنينا.

تذكرت هذه القصة وأنا أسمع حديث الرئيس المصري عن حلم الوصول بصادرات بلاده إلى 100 مليار دولار، وهو حلم جميل، يتمناه كل مصري يحب بلده، ويتمنى أن يراه يتبوأ مكانته بين الأمم، وينعم أبناؤه بمستويات لائقة من العيش، وقدر معقول من الخدمات. هذه ليست مبالغة في الأحلام، فقضية انخفاض حجم الصادرات المصرية، بشقها الثاني الخاص بارتفاع حجم الواردات، هي القضية الأهم للاقتصاد المصري في الوقت الحالي، وحلها فقط هو الكفيل بحل كل الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي أنهكت أكثر من مائة مليون مصري خلال السنوات، وربما العقود الأخيرة.

صدّرت مصر خلال العام الماضي ما تقترب قيمته من 28,5 مليار دولار، واستوردت ما تقترب قيمته من 70 مليار دولار، لتتوقف تغطية الصادرات المصرية للواردات عند مستوى 40%. وليتجاوز عجز الميزان التجاري مبلغ 40 مليار دولار، تغطي منها بنود الحساب الجاري الأخرى مبلغاً يتراوح بين 25 و30 مليارا، ليستقر عجز ميزان المدفوعات بين 10 و15 مليار دولار سنوياً.

هذا العجز هو الذي يدفع الحكومة المصرية للاستدانة، فتزداد القروض بقيمته – على الأقل – كل عام، ويتداعى احتياطي النقد الأجنبي في غياب تام للاستثمار الأجنبي المباشر، وتبقى العملة المحلية رهينة لدى مستثمري الأموال الساخنة، الذين يأتون فقط مع استقرار معدلات الفائدة عند مستوياتها المرتفعة، ثم لا يلبثون أن يهربوا مع ظهور بوادر أي أزمة، عندنا أو عندهم، كما حدث في الربع الأول من العام، مع بدء انتشار الفيروس في آسيا وأوروبا وأميركا. وحدها زيادة الصادرات، أو الوجه الآخر لها وهو انخفاض الواردات، يمكنها الحفاظ على قيمة الجنيه، وبالتالي مستويات معيشة المصريين ومدخراتهم. كما تقليل الاقتراض من الخارج، وحماية البلاد من تكلفته الباهظة، معنوية كانت أم مادية.

لكن زيادة الصادرات لا تأتي بالتمني ولا بالأحلام، فهي تحتاج إلى منظومة متكاملة، تتكاتف فيها كل الجهات المعنية، من أجل توفير البيئة المناسبة التي تسمح بتحقيقها. وأول ما يتبادر إلى الذهن في مكونات تلك المنظومة هو إفساح الطريق أمام القطاع الخاص ليقوم بأداء دوره، حتى لو كان في إطار شراكة مع القطاع الحكومي، بشرط أن تكون شراكة حقيقية، لا مجرد مجموعة من العمليات التي يتم تمريرها من الباطن من بعض القطاعات السيادية المسيطرة على كافة الأنشطة الاقتصادية في مصر خلال السنوات الأخيرة.

وفتح المجال للقطاع الخاص لن يتحقق إلا بتوفير البيئة الخصبة للإنتاج والتصدير، عن طريق إيجاد الحوافز التي تقلل تكلفة الإنتاج لدى المصدرين، مع تخفيض الضرائب والجمارك على مستلزمات الإنتاج المستخدمة في كل ما يتم تصديره، بالإضافة إلى الوفاء بوعود دعم الصادرات بمدفوعات نقدية، حيث ما زال بعض المصدرين يعانون للحصول على مستحقاتهم منذ أكثر من ثلاث سنوات.

ولا ينبغي أن نكتفي بالمصدرين التقليديين، حيث يتعين على الحكومة أن تعمل على فتح المجال لصغار المصدرين، وعلى تحفيزهم من خلال المجالس التصديرية والجهات الحكومية المعنية. هؤلاء الشباب لديهم من الابتكار والطاقة ما يمكنهم من المنافسة على المستوى العالمي، خاصة لو تم توفير بعض الدعم لهم. والدعم المقصود هنا يبدأ بتشجيع البنوك على توفير التمويل اللازم، وهو شيء تتجنبه البنوك المصرية التي اعتادت على منح قروضها لنوعية معينة من الشركات، لتترك صغار المصدرين يواجهون الأمواج العاتية دون أدنى مساعدة.

ولا يقتصر دعم صغار المصدرين على توفير التمويل، حيث يحتاج هؤلاء، أيضاً للدعم الفني والتسويقي، بالإضافة إلى توفير البيئة التشريعية والقانونية اللازمة التي تسمح لهم بأداء أعمالهم دون الخوف من حدوث تغييرات غير متوقعة، تتسبب في تكبدهم خسائر لا يتحملونها. بغير هذا، لن تنمو الصادرات المصرية، وستبقى حلماً صعب المنال، كما كان الحال على مدار ما يقرب من سبعة عقود.